أثر أزمة كوفيد-١٩ علي اقتصادات الدول النامية بالتطبيق علي مصر

أ. دعاء محمود رشوان محمد قسم الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة جامعة أسيوط	د/ سليمان سعيد حسن مدرس الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة – جامعة أسيوط	أ. م.د / محمد أبراهيم عبد الرحمن أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد كلية التجارة – جامعة أسيوط

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة أزمة كوفيد-١٩ وأثرها علي اقتصادات الدول النامية بشكل عام، وعلي الاقتصاد المصري بشكل خاص وذلك من خلال أستخدام الإطار الوصفي في دراسة الإطار النظري والأسلوب التحليلي لمؤشرات الاقتصاد المصري. كما توصلت الدراسة إلي أن لأزمة كوفيد-١٩ آثار سلبية علي مؤشرات الاقتصاد المصري فقد كان لتفشي فيروس كورونا عالمياً تأثير كبير علي مؤشرات الاقتصاد الكلي لمصر ومؤشرات القطاعات المرتبطة بالخارج. أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في النظم الوقائية لتعزيز جاهزية الأنظمة المختلفة لمواجهة الأزمات ، بالإضافة إلي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعطائها حوافز مشروطة و تشجيع الاستثمار المحلي ودعم المنتجات الوطنية في حالة الركود والاهتمام بالبنية التحتية وتطوير المشروعات المختلفة ، بالإضافة إلي دعم وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .

الكلمات المفتاحية: أزمة كوفيد-١٩ – اقتصادات الدول النامية – الاقتصاد المصري – السياسات والإجراءات المصرية لمواجهة أزمة كوفيد-١٩.

Abstract:

The study dealt with the Covid-19 crisis and its impact on the economies of developing countries in general and on the Egyptian economy in particular, through the use of the descriptive framework in studying the theoretical framework and the analytical method for the indicators of the Egyptian economy. A significant impact on the macroeconomic indicators of Egypt and the indicators of sectors related to abroad. The study also recommended the need to invest in preventive systems to enhance the readiness of the various systems to face crises, in addition to attracting foreign direct investments and giving them conditional incentives, encouraging local investment and supporting national products in case of stagnation, and paying attention to infrastructure and developing various projects. In addition to supporting and motivating small and micro enterprises

Keywords: Covid_19 crisis _ economies of developing countries _ Egyptian economy _ Egyptian policies and procedures to confront the Covid_19 crisis

١-الإطار العام للبحث

أولاَ مقدمة : Introduction

تأثرت اقتصادات الدول النامية بالأزمات الاقتصادية العالمية ،كونها جزءاً من المنظومة الاقتصادية العالمية ، وخاصة في ظل التكامل المالي الدولي, ومع محاولة الدول النامية الانفتاح علي أسواق المال العالمية ،حيث تبنت حكومات عديد من الدول النامية السياسات الاقتصادية التي تعرف باسم الليبرالية الجديدة خلال العقدين الماضيين ,وذلك بهدف ربط اقتصاداتها بالمراكز الرأسمالية الكبرى، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتحرير السوق من خلال الخصخصة والإنتاج التصديرى، بالإضافة إلي تقليص دور الدولة في الاقتصاد بشكل عام ,وكانت إحدى نتائج تلك السياسات إدماج اقتصاد غالبية الدول النامية في المنظومة الاقتصادية العالمية ،ومن ثم تعرضها بشكل دائم لتقلبات وأزمات تلك المنظومة

للأزمات الاقتصادية العديد من الآثار علي مختلف النشاطات الاقتصادية في جميع الدول وبدون استثناء ،إلا أن مدي تأثر اقتصاد أي دولة بأي أزمة يعتمد علي درجة انفتاحها الاقتصادي علي الاقتصاد العالمي ، ومدي تشابكه واندماجه في كافة المجالات الاقتصادية والمالية مثل الاستثمار وحجم التبادل التجاري ،ونتيجة لتلك الانعكاسات والتداعيات علي مختلف دول العالم ، قامت مختلف الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية باتخاذ تدابير وسياسات لمواجهة تلك الأزمات والتخفيف من آثارها علي اقتصادات الدول والاقتصاد العالمي .

وبالمثل نجد أن لأزمة كوفيد-١٩(كورونا) انعكاسات علي الاقتصاد العالمي أجمع واقتصادات الدول النامية خصوصاً ، وسنحاول في هذه الدراسة التطرق إلي هذه الآثار التي أحدثتها علي الاقتصاد المصري،بالإضافة إلي التعرف علي السياسات والإجراءات المصرية التي اتخذتها الدولة لمواجهتها والتخفيف من آثارها .

ثانياً مشكلة الدراسة : Research problem

نظرا لأن دراسة تأثير الأزمات الاقتصادية يعتبر من الموضوعات الهامة و حيث أن العالم يمر بأزمة تعتبر من أكبر الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم والتي لم تضع أوزارها بعد ، فتتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود تحديد واضح لأثر الأزمات الاقتصادية المستجدة على اقتصادات الدول النامية وبالأخص الاقتصاد المصري.

ثالثاً أهداف البحث: Research objectives

تهدف الدراسة في ضوء تحديد المشكلة إلي تحقيق الأهداف التالية :-

١- معرفة مدى أثر أزمة كوفيد-١٩علي اقتصادات الدول النامية، بالإضافة إلي عمل تأصيل نظري لها
٢- دراسة تأثير الأزمات الاقتصادية علي الدول النامية مع التركيز علي أزمة كوفيد-١٩ وأثرها علي الاقتصاد المصري.

رابعاً أهمية الدراسة: Study importance

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية دراسة الأزمات الاقتصادية وأثرها علي اقتصادات الدول النامية ومنها مصر مع التركيز علي أزمة كوفيد-١٩(كورونا).

٢-أثر أزمة كوفيد -١٩ علي اقتصادات الدول النامية بالتطبيق علي مصر

أولاً: نشأة أزمة كوفيد-١٩(كورونا)

١- التعريف بأزمة كوفيد-١٩(كورونا)

تعرف أزمة كوفيد-١٩ بأنها تلك الأزمة المستوردة من القطاع الصحي نتيجة لظهور فيروس كورونا وتدابير الحجر والعزل المنزلي وكذلك الأعباء المالية المترتبة عنها بالنسبة للحكومات والرعاية الصحية (بونوار،٢٠٢٠: ٦٧).

وتميزت جائحة كورونا بمجموعة من الخصائص والتي تميزها عن غيرها من الأوبئة التي بُلي بها العالم عبر التاريخ والتي تم استوحاها من الظرف الراهن والأوضاع التي يمر بها العالم (رضا، اللطيف،٢٠٢٠: ١٠٦-١٠٧) وسيتم ذكرها فيما يلي:-

١- العالمية :حيث مست هذه الجائحة أكثر من ١٩٠ دولة حول العالم ،ويعتبر هذا من النتائج السلبية للعولمة والتي جعلت العالم قرية واحدة .

٢- سرعة الانتشار :حيث ينتقل بسرعة من شخص إلي شخص آخر من خلال التقارب أو التلامس بين الأفراد ، كما ينتقل من الأشياء الملوثة إلي الأفراد.

٣-خفي : حيث لا تظهر أعراضه علي الشخص المصاب به حتي بعد فترة ،حيث أظهرت الدراسات أن فترة حضانة فيروس كورونا قد تتجاوز ١٤ يوماً ،ويعني هذا أن فترة الحجر الصحي لمدة ١٤ يوماً لا تكفي للتأكد من وجود أصابه بالمرض مما يجعله سريع الانتشار بين الأفراد.

٤- الشمولية : إذ إمتدت هذه الجائحة إلي جميع المجالات الصحية والأجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية أيضاً .

٥- المواجهة الذاتية :حيث اعتمدت كل دولة علي نفسها في وضع خططها لمواجهة الوباء، دون أي تدخل إنساني من الدول العظمي أو المنظمات المتخصصة أو حتي دول الإتحاد فيما بينها مثل الإتحاد الأوروبي ، باعتبار أنها متضررة من الجائحة ونجد هذا واضحاً فيما حدث لإيطاليا وإسبانيا مما عمق مفهوم سيادة الدولة .

٦- غيرت الكثير من المفاهيم وأعادت ترتيب الأولويات: حيث تراجع مفهوم الأمن الدولي أمام الأمن القومي ،كما اتخذت كل الدول كافة التدابير التي من شأنها حماية أمنها القومي ومن خلال غلق حدودها مع دول الجوار بالإضافة إلي الإسراع في جلب رعاياها من الدول الأجنبية وإيقاف حركة الملاحة البحرية والجوية.

٧- كشفت الحقيقة : فقد أظهرت ضعف الأنظمة الصحية للدول والتي كانت تتزعم مستويات التقدم التكنولوجي والتطور الطبي ، فلم تدرك معظمها مدي خطورة هذه الجائحة كما عجزت عن التدخل السريع لاحتوائها .

٨- شل حركة الاقتصاد العالمي :وانهيار السوق الاقتصادي الدولي كما أدت إلي انهيار معظم الاقتصادات وذلك نتيجة للحظر والعزل المنزلي الصحي والإلزامي ،كما انفردت الدول بدعم اقتصادها الداخلي ، كل هذا ستكون نتائجه ظاهرة علي العالم أجمع وأن كان هذا التأثير مختلف من دولة إلي أخري حتي بعد انتهاء الجائحة ، وبالتالي بعد انتهاء كورونا سيكون الاقتصاد العالمي اقتصاد تنافسياً أكثر مما هو تعاوني.

(٢) بداية ونشأة أزمة كوفيد-١٩(كورونا)

تسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في حدوث أزمة صحية وإنسانية عالمية لم يسبق لها مثيل مصحوبة باضطرابات اقتصادية واجتماعية واسعة المجال امتدت إلي جميع انحاء العالم .

فكانت نشأة وبداية هذه الأزمة في مدينة ووهان ، عاصمة محافظة هوبي بالصين ، وذلك في يوم ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩ ثم انتشر إلي ١١٩ دولة وإقليم حول العالم وأعلنت منظمة الصحة العالمية في مارس ٢٠٢٠ تصنيف فيروس كوفيد-١٩ كجائحة عالمية (Zaimovic, Dedovic,2021:80) (منظمة التعاون الإسلامي، مايو٢٠٢٠: ١).

فتحولت الأزمة من أزمة صحية إلي أزمة اقتصادية ,حيث أنه بعد ظهور فيروس كورونا في الصين اجتاح دول العالم في أيام قليلة فانتقل من الصين إلي أوروبا ثم إلي أمريكا الشمالية ثم الجنوبية ثم إفريقيا (Congressional Research Service, July2020:p2) ، ولمواجهة كل ذلك فاتخذت مجموعة من الإجراءات الهدف منها منع تزايد حالات العدوي ،كما اختلفت هذه الإجراءات من دولة إلي أخري ,فقد كان صناع القرار أمام خيارين كل منهما أصعب من الآخر أما فرض الحجر الشامل لإنقاذ الأرواح أو اتباع إجراءات أقل صرامة للاقتصاد فلم يكن باستطاعة الدول أن توفق بين الجانبين الإنساني الصحي والجانب الاقتصادي معاً في وقت واحد وذلك في اتباع سياسات الحد من انتشار الفيروس ، فكان لابد من تفضيل قطاع علي آخر فنجد بعض الدول مثل بريطانيا اختيارات التعامل مع الجائحة بطريقة مناعة القطيع ،والتي شأنها أن تستمر الحياة الاقتصادية مع وجود بعض الإجراءات والتدابير، وهناك دول أخري مثل الصين اختيارات الحجر الكامل ،وبقت الدول الأخرى مترددة بين الأمرين (دنيا،٢٠٢١ : ١٣. ١٤).

ثانياً: وضع الاقتصاد المصري أثناء أزمة كوفيد-١٩ خلال الفترة(٢٠٢٠-٢٠٢٢)

تسببت أزمة وباء كوفيد-١٩في حدوث تراجع كبير لمعظم الاقتصادات ومنها مصر،حيث أدي تباطؤ الاقتصاد العالمي إلي تقليص حجم السياحة الوافدة إلي البلاد وتراجع المتحصلات الواردة من قناة السويس ، بالإضافة إلي انخفاض حجم التحويلات الواردة من المصريين العاملين بالخارج والتي تمثل حوالي (١٤,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي لمصر(عباس،٢٠٢١: ٤)، ومن هذا المنطلق فيؤدي اختلال مصادر الدخل الأجنبي إلي تبعات طويلة الأجل علي الاقتصاد المصري ,فقد أثر الوباء سلباً علي حصيلة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر منذ عام ٢٠١٦ بعد أن كانت مصر نحو خطة

تحول اقتصادي واعدة , فلم تستطع تلك الإصلاحات الصمود في ظل الأزمة دون أن تتأثر بشكل أو بأخر من تداعيات تلك الصدمة الوبائية ، فلم تكن الأثار علي القطاعات الخارجية للاقتصاد المصري فحسب بل امتدت إلي جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي المصري ، وسوف نتناول تلك الآثار علي مختلف مؤشرات الاقتصاد المصري الداخلية ومؤشرات القطاع الخارجي كما يلي :.

(أ) قنوات ارتباط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الخارجي

(١)السياحة

يعد القطاع السياحي أحد أهم القطاعات الاقتصادية تأثراً بالأحداث الدولية والإقليمية والمحلية ,حيث يعد قطاع السياحة والسفر أحد أهم القطاعات المتضررة بفعل تفشي وباء كورونا وذلك مع توقف حركة السياحة والطيران بشكل كامل منذ فبراير ٢٠٢٠حيث:-

١- أثرت جائحة كورونا علي قطاع السياحة المصري عام ٢٠٢٠ ،حيث انخفضت الإيرادات السياحية إلي ٩,٩ مليار دولار عام٢٠٢٠ وذلك بسبب انخفاض عدد السائحين الوافدين إلي مصر ٣,٥ مليون سائح عام ٢٠٢٠ ،بالإضافة إلي انخفاض عدد الليالي السياحية إلي ١٠٣,١ مليون ليلة مقارنة بعام ٢٠١٩قبل الأزمة كما يتضح من الجدول رقم(٤-٤٣).

٢-ثم أخذ حجم الإيرادات السياحية في الانخفاض حتي وصل إلي ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٢١ نتيجة انخفاض عدد الليالي السياحية إلي ٤٧,٨ مليون سائح عام ٢٠٢١كما يتضح من الشكل رقم(٤-٧).

٣- كما شهد عام ٢٠٢٢ تحسناً ملحوظاً ف قطاع السياحة المصري حيث ارتفعت حجم الإيرادات السياحية إلي ١٠,٧ مليار دولار وذلك بسبب تزايد عدد الليالي السياحية إلي ١١٤,٥ مليون ليلة كما يتضح من الشكل رقم(٤-١٦)،بالإضافة إلي تزايد عدد السائحين الوافدين عام ٢٠٢٢ علي الرغم من تأثير الحرب الأوكرانية الروسية وتراجع عدد السائحين من روسيا وأوكرانيا منذ اندلاع الأزمة بينهما .

جدول رقم(٤-٤٣)

عدد الليالي السياحية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)بالمليون ليلة

السنة	عدد الليالي السياحية بالمليون
٢٠٢٠	١٠٣,١
٢٠٢١	٤٧,٨
٢٠٢٢	١١٤,٥

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي ،النشرة الاحصائية الشهرية،يونيو٢٠٢٢،متاح علي الرابط التالي :

https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/pages/monthlystatisticaclbulletin.aspx

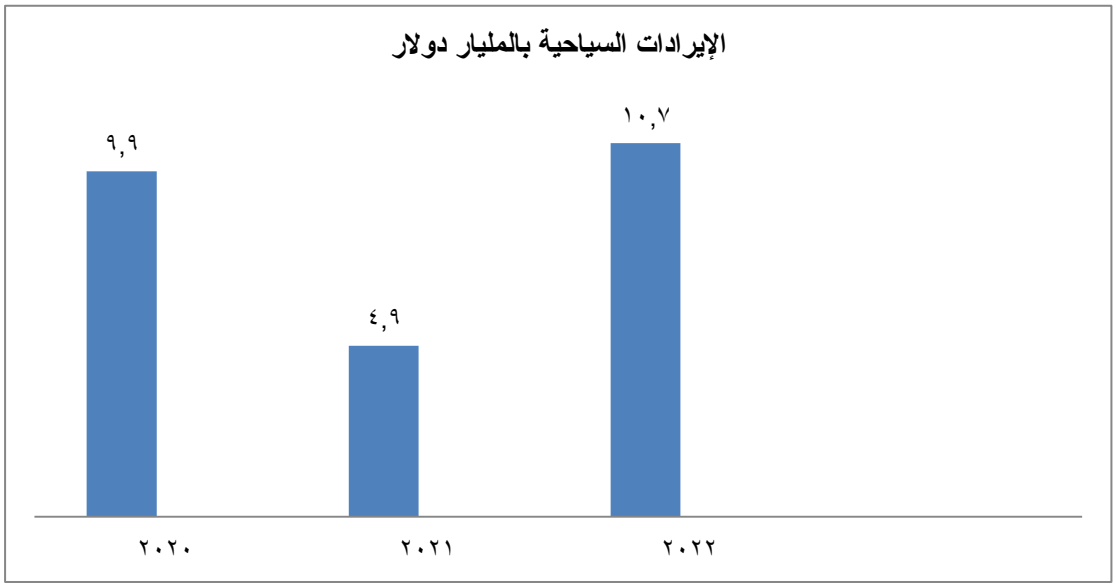

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري , تقارير متفرقة متاح علي الموقع التالي :
https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries.aspx

شكل رقم(٤-٧) الإيرادات السياحية في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)بالمليار دولار

(٢)التجارة الخارجية

شهدت التجارة الخارجية لمصر تذبذباً ملحوظاً خلال هذه الفترة حيث :-

١- تراجع عجز الميزان التجاري حيث بلغ ٣٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بما يمثل ٩,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي مقارنة ب٣٨,٠٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ ويعود سبب ذلك التراجع إلي انخفاض حجم كل من الصادرات والواردات حيث بلغ حجم الصادرات ٢٦,٣مليار دولار عام ٢٠٢٠بما يمثل ١٣,١٪من إجمالي الناتج المحلي في مقابل ٢٨,٤مليار دولار عام ٢٠١٩،كما بلغ حجم الواردات ٦٢,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بما يمثل ٢٠,٧٪من إجمالي الناتج المحلي مقارنة ب٦٦,٥ مليار دولار عام ٢٠١٩ كما يتضح من الجدول رقم(٤-٤٤)، ويعود سبب ذلك إلي أنتشار فيروس كورونا بالإضافة إلي توجيه جزء كبير من إنتاجية المصانع في تلك الفترة لتلبية أحتياجات السوق المحلية بدلاً من تصديرها ، فضلاً عن قرار وزارة التجارة والصناعة الخاص بمنع تصدير عدد من المنتجات مثل البقوليات وبالأخص الفول والعدس وكذلك المستلزمات الطبية من ماسكات وملابس وقائية بالإضافة إلي إغلاق الحدود والحد من التنقل بين الدول.

٢- كما ارتفع العجز في الميزان التجاري حيث بلغ نحو ٤٢,١ مليار دولار عام ٢٠٢١ بما يمثل حوالي ٩,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي ويعود سبب ذلك الارتفاع إلي ارتفاع حجم الواردات بما يفوق حجم الصادرات حيث بلغ حجم الواردات ٧٠,٧ مليار دولار عام ٢٠٢١ بما يمثل ٢٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي والصادرات ٢٨,٧مليار دولار عام ٢٠٢١بما يمثل ١١,١٪من إجمالي الناتج المحلي وذلك تأثراً باستمرار التداعيات السلبية للفيروس كما يتضح من بيانات الجدول (٤-٤٤).

٣-كما استمر تفاقم عجز الميزان التجاري عام ٢٠٢٢ حيث بلغ نحو ٤٣,٤ مليار دولار بما يمثل حوالي ٩,١٪من إجمالي الناتج المحلي,ويعود سبب ذلك العجز إلي ارتفاع حجم الواردات والتي تمثل حوالي ضعف حجم الصادرات خلال ذلك العام حيث بلغ حجم الواردات ٨٧,٣مليار دولار عام ٢٠٢٢ وحجم الصادرات ٤٣,٩مليار دولار كما يتضح من بيانات الجدول رقم(٤-٤٤)، ويعود ارتفاع حجم الواردات إلي ذلك الحد إلي ارتفاع الأسعار العالمية والناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية وتزايد الأعتماد علي استيراد المواد الغذائية من الدول طرفي النزاع كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم(٤-٤٤) تطور حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)بالمليار دولار

السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	الميزان التجاري
٢٠٢٠	٢٦,٣	٦٢,٨-	٣٦,٤-
٢٠٢١	٢٨,٧	٧٠,٧-	٤٢,١-
٢٠٢٢	٤٣,٩	٨٧,٣-	٤٣,٤-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري , تقارير متفرقة , متاح علي الموقع التالي :

https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries.aspx

(٣)الاستثمار الأجنبي المباشر

جدول (٤-٤٥)الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر(صافي) (بالمليار دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر /الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات الوافدة (بالمليار دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات الخارجة (بالمليار دولار)
٢٠٢٠	٧,٤٥	٢,٠	١٥,٨	٨,٤-
٢٠٢١	٥,٢١٤	١,٣	١٣,٩	٨,٧-
٢٠٢٢	٨,٩٣٤	١,٩	٢٢,٢	١٣,٣-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري , تقارير متفرقة , متاح علي الموقع التالي :

https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries.aspx

يتضح من الجدول ما يلي :-

١- أثرت جائحة كورونا علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر وذلك بسبب حالة الركود التي ضربت الاقتصاد العالمي ,حيث تسببت عمليات الإغلاق والقيود التي إتبعتها الدول للحد من الفيروس إلي حدوث انخفاض في النشاط الاقتصادي من قبل العديد من المنتجين والمستهلكين ،حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلي ٧,٤٥مليار دولار عام ٢٠٢٠ مقارنة ب٨,٢٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ قبل الجائحة ،هذا كما انخفضت حجم التدفقات الوافدة إلي مصر إلي ١٥,٨ مليار

دولار عام ٢٠٢٠ ،كما بلغ حجم التدفقات الخارجة إلي ٨,٤ مليار دولار حيث مثل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ٢,٠٪ إلي الناتج المحلي الإجمالي كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٤-٤٥).

٢-كما استمر انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ ٥,٢١٤ مليار دولار عام ٢٠٢١ بما يمثل ١,٣٪من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ حجم التدفقات الوافدة إلي مصر ١٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٢١ وحجم التدفقات الخارجة ٨,٧ مليار دولار.

٣-كما ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلي ٨,٩٣٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢ أي بما يمثل ١,٩٪من إجمالي الناتج المحلي ،ويعود سبب ذلك إلي ارتفاع حجم التدفقات الوافدة إلي مصر والتي بلغت ٢٢,٢مليار دولار عام٢٠٢٢والذي يعتبر مؤشر لعودة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري مع بداية انتعاشه وذلك بعد أزمة الركود الاقتصادي التي صاحبت اقتصاديات العالم أجمع تأثراً بجائحة كورونا(البنك المركزي المصري،٢٠٢٢)، بالإضافة إلي ارتفاع حجم التدفقات الخارجة إلي ١٣,٣ مليار دولار.

(٤) تحويلات العاملين بالخارج

جدول رقم(٤-٤٦)

تطور حجم تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال الفترة(٢٠٢٠-٢٠٢٢) بالمليار دولار

السنة	تحويلات العاملين بالخارج
٢٠٢٠	٢٧,٧٥٨
٢٠٢١	٣١,٤٢٥
٢٠٢٢	٣١,٩٢٤

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري تقارير متفرقة متاح علي الموقع التالي :

https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries.aspx

شهدت تحويلات العاملين بالخارج ارتفاع ملحوظاً خلال الفترة(٢٠٢٠-٢٠٢٢)فقد بلغت ٢٧,٧٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ ،ثم أخذت في التزايد حتي وصلت إلي ٣١,٩٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢ كما يتضح من الجدول رقم(٤-٤٦)، فلم تتأثر التحويلات بالتداعيات السلبية لفيروس كوفيد-١٩فكانت علي العكس من ذلك فحققت نتائج إيجابية، علي الرغم من التخوفات الكبيرة التي شهدتها تلك الفترة من التوترات الاقتصاد العالمي وذلك بفعل وباء كورونا لذلك شهدت تزايد التحويلات المالية للعاملين بالخارج إلي ذويهم في مصر.

(٥)إيرادات قناة السويس

جدول رقم(٤-٤٧) متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بميزان المدفوعات خلال الفترة(٢٠٢٠-٢٠٢٢) بالمليار دولار

السنة	رسوم المرور بقناة السويس
٢٠٢٠	٥,٨٠٦
٢٠٢١	٥,٩١١
٢٠٢٢	٦,٩٩٧

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري , تقارير متفرقة متاح علي الموقع التالي :
https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries.aspx

يتضح من الجدول السابق:-

١- شهدت إيرادات قناة السويس زيادة ملحوظة خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، فقد بلغت ٥,٨٠٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠ مقارنة ب٥,٧٣مليار دولار عام ٢٠١٩ ، فعلي الرغم من ذلك ونظراً لتفشي جائحة كورونا فقد أثرت علي حركة التجارة العالمية وأدت إلي تراجع أسعار النفط الذي تستهلكه السفن كما أدت إلي غلق بعض الموانئ، بالإضافة إلي تراجع الطلب الأوروبي وتوجه بعض شركات الملاحة نحو طريق رأس الرجاء الصالح وليس من قناة السويس، مما أدي إلي تراجع أعداد السفن الحاويات التي تمر عبر القناة بنسبة٧,٣٪ وانخفاض عدد سفن الركاب والبضائع بنسبة ٢٢,٢٪ و١,٣٪ علي التوالي في فبراير ٢٠٢٠(شحادة،٢٠٢١: ١٥٠).

٢- كما حققت قناة السويس عام ٢٠٢٢ أعلي عائد سنوي في تاريخ القناة حيث بلغت حجم إيراداتها ٦,٩٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢ وذلك مقابل ٥,٩ مليار دولار عام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١,٢ مليار دولار بما يمثل ٢٠,٧٪ كما ارتفعت أعداد السفن المارة بقناة السويس لتصل إلي ٢٢٠٣٢ سفينة عام ٢٠٢٢ مقارنة ب١٩٠٤٧سفينة عام ٢٠٢١كما يتضح من الجدول رقم(٤-٤٨)، ويعود سبب ذلك إلي نجاح السياسات التسويقية التي انتهجتها هيئة قناة السويس في جذب خطوط ملاحية جديدة للعبور من قناة السويس ,وانعكاساً لبعض المتغيرات العالمية التي أدت إلي زيادة الوفر التي تحققه قناة السويس مقارنه بالطرق البديلة في ظل ارتفاع أسعار تأجير السفن ونوالين الشحن وارتفاع أسعار النفط وتغير خريطة التجارة العالمية جراء الحرب الروسية الأوكرانية (هيئة قناة السويس،٢٠٢٢).

جدول رقم(٤-٤٨) عدد السفن العابرة قناة السويس خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)

السنة	عدد السفن العابرة
٢٠٢٠	١٩٣١١
٢٠٢١	١٩٠٤٧
٢٠٢٢	٢٢٠٣٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي : هيئة قناة السويس ،مركز المعلومات ، بيانات الملاحة ، أعوام مختلفة متاح علي الرابط التالي :https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/Pages/navigation_25-2-20231.aspx

(٦) ميزان المدفوعات

١- شهد ميزان المدفوعات المصري عجزاً كلياً بلغ ٨,٥٨٧مليار دولار عام ٢٠٢٠ كما يتضح من الجدول رقم(٤-٤٩)، حيث شهدت المعاملات الجارية للاقتصاد المصري مع العالم الخارجي استقراراً في مستوي العجز في الحساب الجاري خلال العام ٢٠٢٠ ليصل إلي نحو ١١,٢ مليار دولار بارتفاع طفيف عن مستوي العجز المحقق خلال العام ٢٠١٩ الذي سجل نحو ١٠,٩ مليار دولار وجاءت تلك النتيجة خلاف التوقعات التي أجمعت علي حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية في أغلب دول العالم وليس مصر فقط إلا أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل قد ساهم في تخفيف حدة هذه الصدمة علي الاقتصاد المصري (البنك المركزي المصري،٢٠٢٠).

٢-حققت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال عام ٢٠٢١ فائض كلياً بلغ نحو ١,٨٦٢مليار دولار مقارنة بعجز بلغ ٨,٥٨٧ مليار دولار عام ٢٠٢٠كما يتضح من الشكل رقم(٤-١٩)، تأثرا بفيروس كورنا الذي اجتاح العالم (البنك المركزي المصري،٢٠٢١).

٣- كما حقق ميزان المدفوعات المصري عام ٢٠٢٢ عجزاً كلياً بلغ ١٠,٥٤ مليار دولار ،حيث تحسن عجز حساب المعاملات الجارية حيث تراجع بمعدل ١٠,٢٪ ليسجل نحو ١٦,٦ مليار دولار مقابل ١٨,٤ مليار دولار عام ٢٠٢١ وذلك كنتيجة أساسية للزيادة غير المسبوقة في الصادرات السلعية (البترولية وغير البترولية) والتي ارتفعت بمعدل ٥٣,١٪ ،بالإضافة إلي استعادة قطاع السياحة جزء كبير من عافيته حيث ارتفعت الإيرادات السياحية بما يفوق الضعف وتصاعد حصيلة إيرادات قناة السويس وجاءت هذه التطورات علي الرغم من التراجع في النشاط الاقتصادي العالمي في ظل التأثرات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية التي أسهمت في الارتفاع الملحوظ لأسعار الطاقة والسلع الأساسية الأمر الذي دفع البنوك المركزية في الخارج لأتباع سياسات نقدية تقييدية لاحتواء موجات التضخم المتلاحقة(البنك المركزي المصري ،٢٠٢٢).

جدول رقم(٤-٤٩) الميزان الكلي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢) بالمليار دولار

السنة	الفائض/ العجز في الميزان الكلي
٢٠٢٠	٨,٥٨٧-
٢٠٢١	١,٨٦٢
٢٠٢٢	١٠,٥٤٦-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري ،تقارير متفرقة متاح علي الموقع التالي : https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries.aspx

ثانياً: مؤشرات الاقتصاد الكلي لمصر

(١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم(٤-٥٠) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الثابتة ٪ خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي٪
٢٠٢٠	٣,٦
٢٠٢١	٣,٣
٢٠٢٢	٦,٦

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي :.

١. بيانات البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية جمهورية مصر العربية متاح علي الرابط التالي :

https://data.albankaldawli.org/country/EG

٢. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية متاح علي الرابط التالي :https://mped.gov.eg/GrossDomestic

يتضح من الجدول السابق:-

١- أدي وباء كورونا إلي تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمية ،حيث انكمش النمو الاقتصادي العالمي بنسبة ٤,٩٪عام ٢٠٢٠ مع تسجيل الاقتصادات الصاعدة معدلات نمو سلبية تصل إلي -٣٪ ، وتعتبر مصر الدولة الوحيدة في الاقتصادات الناشئة والنامية التي حققت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي موجبة خلال أزمة وباء كورونا (مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠: ٦) ,فقد بلغ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ٣,٦٪عام ٢٠٢٠ مقارنة ب٥,٣٪عام ٢٠١٩.

٢- كما تشير البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق الي ٣,٣٪عام ٢٠٢١ وذلك بسبب أثر أنتشار فيروس جائحة كورونا المستجد والإجراءات الأحترازية الناتجة عنها علي النشاط الاقتصادي.

(٢) البطالة وسوق العمل

أثر انتشار جائحة كورونا علي الاقتصاد المصري حيث أسفرت عن تداعيات من بينها تراجع النشاط الاقتصادي بوجه عام نتيجة تضرر عدد من القطاعات الرئيسية ومن ثم تأثر الوظائف بها ، وفقاً لمنظمة العمل الدولية فقد تراوحت حدة هذه التداعيات بين تقليل عدد ساعات العمل وتخفيض الأجور وتسريح العمالة المؤقتة أو الدائمة بالإضافة إلى ضعف إنتاجية العمل ،وكانت معدلات البطالة قد بدأت في التراجع قبل جائحة كورونا ،بسبب تركيز الدولة علي قطاع التشييد والبناء كثيف العمالة وبإقامة المشروعات القومية العملاقة (عمارة،٢٠٢٠)،حيث:-

١- انخفض معدل البطالة في عام ٢٠١٩ إلي ٧,٩٪وهو أدني معدل وصل إليه منذ عام ٢٠١١ ،إلا أن أنتشار فيروس كورونا وما ترتب عليه من تراجع في النشاط الاقتصادي وإتخاذ الحكومة الإجراءات

الاحترازية مثل إغلاق الحدود والطيران وتعليق الدراسة وإغلاق العديد من الأنشطة واضطرار بعضها إلي تسريح العمالة ،أدي ذلك إلي تزايد معدلات البطالة حيث بلغ ٩,٦٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مقابل ٧,٧٪في الربع الأول من نفس العام واستقر في نهاية العام عند معدل بلغ ٧,٩٪كما يتضح من بيانات الشكل رقم(٤-٨).

٢- كما شهد معدل البطالة انخفاض عام ٢٠٢١ حيث وصل إلي ٧,٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠ ويعود سبب ذلك الانخفاض إلي تراجع عدد المتعطلين بمعدل ٦,٨٪ليقتصر علي نحو ٢,١مليون متعطل (البنك المركزي المصري،٢٠٢١).

٣-كما تراجع معدل البطالة إلي ٧,٢٪عام٢٠٢٢ويعود ذلك إلى استيعاب المشروعات القومية للعمالة .

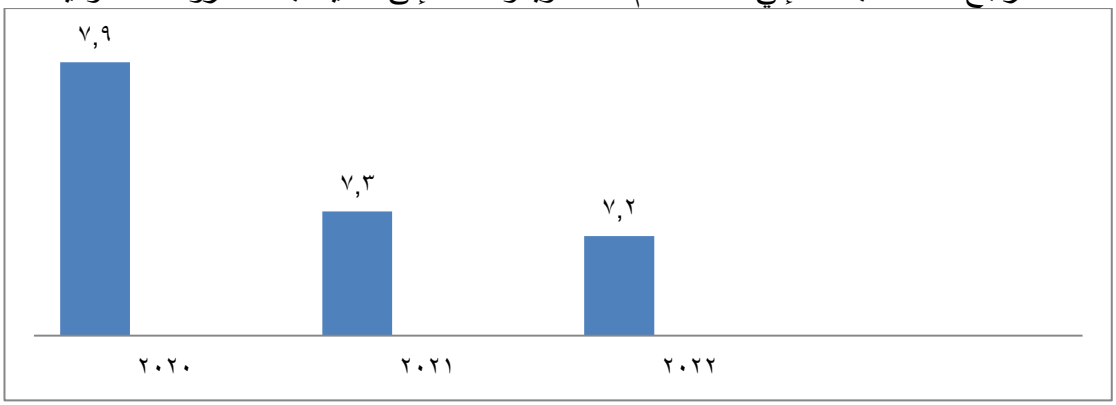

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات :-

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء متاح علي الرابط https://idsc.gov.eg/DMS/View/3692?cid=0

٢. البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، جمهورية مصر العربية متاح علي الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/country/EG

٣. بيانات عام ٢٠٢٢ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يونيو ٢٠٢٢.

شكل رقم(٤-٨) معدل البطالة السنوي في مصر (٪)

(٣) معدل التضخم

جدول رقم (٤-٥١) معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)

السنة	معدل التضخم ٪
٢٠٢٠	٥,٠٤
٢٠٢١	٥,٢١
٢٠٢٢	٨,٥

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي

Source: World development indicators (Wid), global development finance , World bank (different issues) https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

٢. بيانات عام ٢٠٢٢ , صندوق النقد العربي, تقرير آفاق الاقتصاد العربي , ٢٠٢٢.

يتضح من الجدول السابق:-

انخفاض معدل التضخم في عام ٢٠٢٠حيث بلغ ٥,٠٤٪ مقارنة ب٩,٢٪عام ٢٠١٩،حيث يعود سبب ذلك التراجع إلي ضعف الطلب والتراجع العام في الأسعار العالمية للسلع الأولية من بينها النفط (WorldBank,2020)، كما بلغ معدل التضخم السنوي ٥,٢١٪عام ٢٠٢١ ثم تزايد إلي ٨,٥٪ عام ٢٠٢٢ويرجع سبب ذلك إلي ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالمياً وذلك بالتزامن مع الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود والغاز محلياً إلي جانب ارتفاع أسعار الأسمدة المدعومة مما سيؤثر علي القطاع الزراعي وعلي أسعار المواد الغذائية والحرب الروسية الأوكرانية(بنك saib،٢٠٢٢: ٧).

(٤) الموازنة العامة

جدول رقم(٤-٥٢)العجز الكلي للموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)خلال الفترة(٢٠٢٠-٢٠٢٢)

السنة	العجز الكلي للموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)
٢٠٢٠	٧,٤
٢٠٢١	٦,٨
٢٠٢٢	٦

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات وزارة المالية ، مجلس ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار متاح علي الرابط: https://www.idsc.gov.eg/DMS/List

يتضح من الجدول السابق:-

١- شهد العجز الكلي للموازنة العامة انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، حيث بلغ ٩٧٥,٨مليار جنية عام ٢٠٢٠ بما يمثل ٧,٤٪من إجمالي الناتج المحلي ثم وصل إلي ٤٢٤,٤ مليار جنية عام ٢٠٢١ بما يمثل حوالي ٦,٨٪من إجمالي الناتج المحلي ، فقد تحملت الموازنة العامة عام ٢٠٢٠ تخصيص مليار جنية لمواجهة انعكاسات وباء كورونا علي الاقتصاد المصري والتي تم تخصيصها لتغطية بعض الإلتزامات العاجلة منها دعم القطاع الصحي كما شهدت الإيرادات العامة زيادة عام ٢٠٢١ حيث بلغت ١٢٨٨,٧ مليار جنية ويرجع سبب ارتفاعها إلي زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات الضريبية خاصة من الشركات .

٢- كما انخفض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة إلي ٦٪ من الناتج المحلي عام ٢٠٢٢ وذلك علي الرغم من التطورات الاقتصادية العالمية المتمثلة في تداعيات السلبية لجائحة كورونا ، بالإضافة إلي ظروف الحرب في أوروبا وما ينتج عنها من ضغوط تضخمية،أدت إلي اضطراب في سلاسل الأمداد والتوريد وارتفاع تكاليف الشحن وارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يعكس قدرة الاقتصاد المصري علي احتواء الصدمات الداخلية والخارجية ومكتسبات المتحققة من برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الشامل .

جدول رقم(٤-٥٣) أسعار صرف الدولار مقابل الجنية المصري خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٢)

السنة	الدولار مقابل الجنية المصري (متوسط الفترة)
٢٠٢٠	١٥,٧٦
٢٠٢١	١٥,٦٤
٢٠٢٢	١٨,٨٠

Source:- international financial statistics (IFS) ,Metadata by country (IFS),Exchange Rate Selected indicators.

https://data.imf.org/IFS

يتضح من الجدول السابق :-

١- شهد الجنية المصري أداء قوياً عام ٢٠٢٠ بل وصل إلي مكاسب قبل الدولار رغم أزمة فيروس كورونا ليأتي ضمن أفضل العملات في الأسواق الناشئة خلال عام ٢٠٢٠، حيث اتسم الجنية المصري أمام الدولار الأمريكي بحالة من الاستقرار النسبي وسط اتجاه عرضي ما بين الانخفاض والارتفاع علي الرغم من تأثر مصادر الدولار الأساسية في مصر جراء تداعيات فيروس كورونا ،حيث دعمت مصر في برنامجها الناجح للإصلاح الاقتصادي السياسات النقدية وتحسن الأدوات المستخدمة في تنفيذها وهو الأمر الذي يعكس تحسن تدريجياً في أداء الجنية المصري مقابل الدولار في بدء البرنامج في أواخر عام ٢٠١٩ مما جعل المؤسسات الدولية تشيد بأداء الجنية المصري مما ساعد علي جذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال مع معدل الإنتاج المستمر والمشروعات القومية الضخمة (عباس،٢٠٢١: ٢٤)، فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنية المصري حيث بلغ ١٥,٧٦جنية عام ٢٠٢٠ مقارنة ب١٦,٧٧ جنية عام ٢٠١٩، ثم واصل ذلك التحسن في عام ٢٠٢١ فقد بلغ سعر الصرف الدولار مقابل الجنية المصري ١٥,٦٤جنية عام ٢٠٢١.

٢- كما ارتفع سعر الصرف الي ١٨,٨٠جنية عام ٢٠٢٢ ويرجع ذلك إلي سياسة البنك المركزي التي اتبعها والتي شدد فيها علي أهمية مرونة سعر الصرف لتكون بمثابة ممتص للصدمات وتحمي الاستقرار الاقتصادي الكلي المحقق في مواجهة الضغوط التضخمية العالمية التي بدأت تتراكم بعد خروج الاقتصاد العالمي من الاضطرابات التي سببتها جائحة كورونا بالإضافة إلي الضغوط التي تبنتها الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلي ارتفاع أسعار السلع العالمية التي انعكست في المزيد من الضغوط التضخمية المحلية والاختلالات الخارجية(Central Bank of Egypt,2022: 12).

(٦)الدين العام

جدول (٤-٥٤) تطور حجم الدين الخارجي خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)

السنة	إجمالي الدين الخارجي بالمليار دولار	نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي(٪)
٢٠٢٠	١٢٣,٤٩١	٣٣,٩
٢٠٢١	١٣٧,٨٦	٣٤,٢
٢٠٢٢	١٥٥,٧٠	٣٤,٦

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، تقارير متفرقة متاح علي الموقع التالي:

https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries.aspx

يتضح من الجدول السابق :

١- ارتفاع حجم رصيد الدين الخارجي لمصر حيث بلغ ١٢٣,٤٩١ مليار دولار عام ٢٠٢٠ مقارنة ب ١٠٨,٦٩٩مليار دولار عام ٢٠١٩ قبل الجائحة ويعود سبب ذلك إلي زيادة القروض وانخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار بسبب جائحة فيروس كورونا.

٢- كما تظهر المؤشرات تراجع نسبة رصيد الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٣٣,٩٪عام٢٠٢٠ مقارنة ب٣٦٪ عام ٢٠١٩ قبل الجائحة ,حيث تعتبر نسبة الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعطي دلالة هامة علي قدرة الدولة علي الإنتاج والالتزام بسداد المستحقات الخارجية وهي هنا في الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية .

٤-كما ارتفع حجم الدين العام المحلي حيث بلغ ٤٧٤٢,١ مليار جنية عام ٢٠٢٠ بما يمثل ٨١٪من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب٤٢٨٢,١مليار جنية عام ٢٠١٩ بما يمثل حوالي ٨٠,٥٪من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تداعيات فيروس كورونا.

ثالثاً: السياسات والاجراءات المصرية لمواجهة أزمة كوفيد-١٩

نجحت مصر عن طريق تبني مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في التخفيف من أزمة كوفيد-١٩،في الوقت الذي سيطرت فيه الجائحة علي دول كبري حول العالم، وقد كانت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في سبيل دعم الاقتصاد كانت الأبرز من حيث أشادات المؤسسات الدولية المعنية بالإصلاح الاقتصادي(مجلس الوزراء، وزارة المالية ، البنك المركزي المصري،وزارة التخطيط، وزارة التجارة والصناعة) ومن أهم تلك الإجراءات ما يلي:

(أ)إجراءات السياسة المالية

١- تخصيص ١٠٠ مليار جنية لتمويل خطة الدولة لمواجهة تداعيات الفيروس.

٢- زيادة حد الإعفاء الضريبي خلال موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ من ١٨آلاف جنية إلي ١٥آلاف جنية ،بالإضافة إلي حد الإعفاء الشخصي البالغ ٧آلاف جنية ليصبح أجمالي الإعفاءات ٢٢ ألف جنية كصافي للدخل الشهري .

٣- تأجيل تطبيق الضريبة الرأسمالية علي المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حتي يناير ٢٠٢٢.

٤-زيادة مخصصات قطاع الصحة وتحسين دخول العاملين بالمهن الطبية، بالإضافة إلي اعتماد ٤ مليارات إضافية لوزارة الصحة للتجهيزات ورفع كفاءة المستشفيات بها.

٥- تخصيص ٢٠٠ مليون جنية اعتماد إضافي لمشروع الأمداد بالتجهيزات الطبية المتقدمة بخطة وزارة الصحة، هذا إلي جانب تخصيص ٢,٢٥ مليار جنية لتمويل زيادة بدل المهن الطبية ب٧٥٪.

٦- رفع مكافأة أطباء الامتياز بالمستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي, ومستشفيات جامعة الأزهر.

٧- منحة شهرية بقيمة ٥٠٠ جنية للعمالة غير المنتظمة لمدة ٣ شهور.

٨-تأجيل الضرائب المستحقة للقطاعات المتضررة دون فوائد وغرامات تأخير ،بالإضافة إلي مد وقف ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين .

(ب)السياسات النقدية

١- مع اتجاه البنوك المركزية علي مستوي العالم إلي تخفيض أسعار الفائدة، قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بواقع ٣٠٠ نقطة أساس لتنخفض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد علي الإقراض والإيداع لليلة الواحدة وسعر الائتمان والخصم إلي ٩,٢٥٪,١٠,٢٥٪,٩,٧٥٪ علي التوالي (البنك المركزي المصري،٢٠٢٠).

٢- خفض أسعار الفائدة علي المبادرات التي أعلنها البنك المركزي قبل الأزمة إلي ٨٪ بدلاً من ١٠٪ حيث تضم هذه المبادرات ١٠٠ مليار جنية لدعم الصناعة والمصانع المتعثرة و٥٠ مليار جنية لدعم التمويل العقاري لمتوسطي الدخل.

٣- إسقاط المديونية علي المزارعين وتأجيل سداد القروض إلي سبتمبر ٢٠٢٠.

٤- تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لعمل شركات التمويل العقاري والتأجيل التمويلي والتخصيم ,بالإضافة إلي مبادرة تخفيض الديون للأفراد المقترضين.

٥- تأجيل سداد أقساط القروض لمدة ٦ شهور، بالإضافة إلي إسقاط استحقاقات قدرها ١٠مليار جنية للعملاء الأفراد غير المنتظمين.

٦- إتاحة ٥٠ مليار جنياً لتمويل الإسكان لمتوسطي الدخل من خلال البنوك.

٧- تم وضع حد أدني وأقصي لعمليات السحب والإيداع الأفراد للحد من السيولة في المعروض النقدي مع توسيع قيود التعاملات اليومية للشركات.

٨- طرحت البنوك العامة شهادات بعائد ١٥٪ للأفراد للحد من الدولرة.

(ج) السياسات القطاعية

وتضم مجموعة من الإجراءات والتدابير لمساندة القطاعات المتضررة من جراء الأزمة ومساندتها للوفاء بالتزاماتها المالية أثناء الأزمة ومن أهم هذه الإجراءات:

١- إجراءات لدعم القطاع السياحي :

- قيام البنك المركزي بدراسة لتقديم تمويل للمنشآت السياحية والفندقية من أجل الحفاظ علي المالة بفائدة منخفضة، بالإضافة إلي قرار البنك المركزي بتأجيل سداد كافة الالتزامات وأقساط القروض لمدة ٦ شهور وإنشاء صندوق الأزمات لدعم العاملين في القطاع السياحي والمرشدين السياحيين.

- مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة وتسري علي الشركات السياحية التي تبلغ حجم مديونيتها ١٠ مليون جنية وأكثر سواء متخذ أو غير متخذ بشأنها إجراءات قضائية،حيث يتم الحذف من قوائم الحظر والتنازل عن جميع القضايا المتداولة، كما تستفيد الشركات السياحية التي تقل مديونيتها عن ١٠ مليون جنية في حالة الاتفاق مع البنك علي بنود السداد.

٢- القطاع الصناعي

- خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة ل٤,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية وخفض أسعار الكهرباء للجهد العالي والفائق بقيمة ١٠ قروش وتثبيت أسعار الكهرباء لبائعي الاستخدامات الصناعية لمدة ٥ سنوات.

- استمرار مبادرة البنك المركزي لدعم الصناعة من خلال توفير تمويل بقيمة ١٠٠ مليار جنية بتكلفة ٨٪.

- توفير ٢,٥ مليار جنية لسداد مستحقات المصدرين حتي يونيو ٢٠٢٠.

٣- البورصة

- خفض جميع مصروفات البورصة ومصر للمقاصة والرقابة المالية وصندوق حماية المستثمر.

- تخفيض مقابل الخدمات عن عمليات التداول البورصة لتصبح ٥ بدلاً من ٦,٢٥ في المائة ألف.

- تخفيض مقابل خدمات المقاصة والتسوية وأدوات الدين لتكون ١٠ في المائة ألف.

٣-نتائج وتوصيات الدراسة

<u>أولاً- النتائج:</u>

تأثر الاقتصاد المصري بتداعيات أزمة كوفيد-١٩ مثله مثل معظم اقتصادات العالم، ويمكن تحديد أهم ما توصلت إلية الدراسة من خلال ما تم عرضه سابقاً فيما يلي :

١- أن العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول العالم الخارجي يحكم الانفتاح الاقتصادي وإجراءات التحرر، تتأثر بشكل كبير بالصدمات الاقتصادية سواء كانت صدمات مالية أو صحية وبائية، وقد أدي

تفش وباء كورونا عالمياً إلي التأثير علي المتغيرات الاقتصادية بين مصر ودول العالم، ومن أهم تلك المتغيرات كان قطاع السياحة والذي استقبل الصدمة الأولي في ظل تفشي الوباء وإغلاق خطوط الطيران ،مما ترتب عليه انخفض أعداد السائحين الوافدين إلي مصر، بالإضافة إلي تراجع الإيرادات السياحية بشكل كبير مقارنة بعام ٢٠١٩.

٢- أدي وباء كورونا إلي تراجع إجمالي الصادرات المصرية للخارج، حيث بلغ حجمها ٢٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠ في مقابل ٢٨,٤ مليار دولار عام ٢٠١٩ ،كذلك انخفض حجم الواردات حيث بلغت ٦٢,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠ مقابل ٦٦,٥ مليار دولار عام ٢٠١٩وهو ذلك الوقت الذي تراجع فيه عجز الميزان التجاري بنسبة كبيرة تصل إلي ٦٧٪ مما أثر علي العلاقات التجارية بين مصر ودول العالم الخارجي.

٣- تسبب الوباء في حدوث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث انخفض حجم التدفقات الوافدة إلي مصر إلي ١٥,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠ متأثرة ،بالانكماش الذي قاد الشركات العالمية مما وجههم نحو إعادة تقييم المشروعات الجديدة وتأجيل بعضها .

٤- ارتفعت حجم تحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلي ٢٠٢٢ وذلك نتيجة للخوف الذي سيطر بسبب انتشار الفيروس وتقلبات الظروف الاقتصادية.

٥- كما شهدت إيرادات قناة السويس ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة من ٢٠٢٠ -٢٠٢٢علي الرغم من انتشار فيروس كورونا .

٦- شهد ميزان المدفوعات المصري تذبذباً ملحوظاً ما بين العجز والفائض خلال فترة الأزمة ,حيث حقق عجزاً كلياً بلغ ٨,٦ مليار دولار خلال العام ٢٠٢٠حيث شهدت المعاملات الجارية للاقتصاد المصري مع العالم الخارجي استقراراً في مستوي العجز خلال العام ٢٠٢٠، كما حقق ميزان المدفوعات المصري فائضاً كلياً خلال عام ٢٠٢١ بلغ نحو ١,٨٦٢ مليار دولار تأثراً بفيروس كورونا.

٧- من خلال العرض السابق للمتغيرات الاقتصادية مع العالم الخارجي الناتجة عن العلاقات مع العالم الخارجي, يتضح أنه علي الرغم من تأثر معظم المتغيرات مثل التجارة الدولية ،الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من المتغيرات إلا أن يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات تأثراً بتلك الأزمة وذلك بسبب صعوبة انتقال السائحين بين الدول ومنها مصر بسبب غلق الحدود وفرض التدابير الأحترازية بسبب انتشار وباء كورونا .

٨- أدى فيروس كورونا إلي تراجع معدلات النمو الاقتصادي في مصر حيث بلغ ٣,٦٪ عام ٢٠٢٠ مقارنة ب ٥,٣٪ عام ٢٠١٩ ،وذلك بفعل تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية في مصر بالتداعيات السلبية للفيروس ،إلا أنه تعتبر مصر الدولة الوحيدة في الاقتصادات الناشئة والنامية التي حققت معدل نمو ايجابي خلال أزمة وباء كورونا.

٩- أثر انتشار وباء كورونا علي النشاط الاقتصادي بوجه عام بسبب فرض الإجراءات الاحترازية مثل إغلاق الحدود والطيران وتعليق الدراسة وإغلاق العديد من الأنشطة واضطرار بعضها إلي تسريح العمالة ، مما أدي إلي ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغ ٩,٦٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مقابل ٧,٧٪ في

الربع الأول من نفسي العام مما أثر سلباً علي مستوي معيشة العديد من أفراد المجتمع المصري ودفع الكثيرين نحو فجوة الفقر .

١٠- أدي وباء كورونا إلي الضغط بشكل كبير علي الموازنة العامة المصرية وذلك بسبب تخصيص ١٠٠ مليار جنية لمواجهة تداعيات الأزمة علي الاقتصاد المصري وللأنفاق علي القطاع الصحي والتعليم ،وإجراءات الحماية الاجتماعية ،حيث بلغ حجم العجز الكلي للموازنة العامة ٧,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠ فعلي الرغم من تأثير وباء كورونا علي الأداء الداخلي للاقتصاد المصري ،إلا أنه التأثير ضغط بشكل كبير علي الموازنة العامة المصرية.

١١- أدي انتشار وباء كورونا إلي تزايد حجم رصيد الدين الخارجي لمصر حيث بلغ ١٢٣,٤٩١ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بما يمثل حوالي ٣٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب ١٠٨,٧ مليار دولار عام ٢٠١٩ وذلك بفعل توجه مصر إلي المؤسسات الدولية كصندوق النقد لدولي للحصول علي التمويل السريع لمواجهة تداعيات وباء كورونا ،هذا بالإضافة الي ارتفاع حجم الدين العام المحلي حيث بلغ ٤٧٤٢,١ مليار جنية عام ٢٠٢٠ مقارنة ب٤٢٨٢,١ مليار جنية عام ٢٠١٩ وذلك بفعل أصدرا الدولة الأدوات الدين الحكومي المتمثلة في أذون وسندات الخزانة في أل ٩ أشهر من العام ٢٠٢٠ سجلت ٢,٦ تريليون جنية وفقاً للتقرير المالي الصادر عن الوزارة عن هذه الفترة.

١٢- وفي النهاية يمكن القول أن لأزمة كوفيد-١٩آثار سلبية علي العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول العالم الخارجي وكان ذلك جلياً في قطاع السياحة، والتجارة الدولية ، كما أثرت الجائحة سلبياً علي مؤشرات الاقتصاد الكلي لمصر وخاصة (معدل النمو الاقتصادي، والبطالة، الموازنة العامة للدولة)، وأن كان وضع الاقتصاد المصري أفضل من غيره من الاقتصادات الناشئة والنامية ومن عوامل صمود الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمة هو تنوع هيكل الاقتصاد المصري والذي ساهم في التصدي للتداعيات الأزمة، كذلك نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته الحكومة المصرية في عام ٢٠١٦ و الذي شهد تحسن كل مؤشرات الأداء الاقتصادي قبل أزمة فيروس كورونا.

ثانياً توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

ولعلّ من الدروس المستفادة من أزمة كورونا للدولة المصرية هي:-

١- ضرورة إعادة النظر في أولويات الحكومة وتوجيه الموارد وفق ذلك فبالإضافة إلي توجيه الموارد لتعزيز النظم الصحية يجب أن توجه الدولة مواردها لتعزيز التطوير والبحث والابتكار.

٢- ضرورة الاستثمار في النظم الوقائية لتعزيز جاهزية الأنظمة المختلفة لمواجهة الأزمات .

٣- بالفعل تساهم هذه الأزمة إلي حد كبير في الإسراع في عملية التحول الرقمي بما يتضمنه من تقديم الخدمات المختلفة تيسيراً علي المواطنين وتعزيزاً للحوكمة ونشرها والإسهام في تعزيز الشمول المالي بما في ذلك من تبني الآليات الخاصة بالتمويل عبر الإنترنت وتعزيز منصات التكنولوجيا المالية، في الوقت نفسه بات الاستثمار في شبكات الضمان الاجتماعي وقواعد البيانات الخاصة بها أمراً حتمياً للتعامل مع الأزمات في المستقبل بشكل فعال وذلك مع تطوير نظم إدارة الطوارئ والأزمات.

٤- يجب أن تولي الدولة اهتماماً بعملية تشجيع الصناعة المحلية، ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في فتح أسواق جديدة تتلاءم مع المتطلبات الحالية .

٥- ضرورة اهتمام الدولة في تعزيز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص سواء من خلال المشروعات الاستثمارية أو من خلال التلاءم مع خطط المسئولية المجتمعية للشركات .

٦- يجب أن تحظي قضية تعزيز الاتصال الحكومي والتوعية باهتمام الحكومة ،وذلك من الأدوات المختلفة مثل وسائل التواصل الاجتماعي ،المواقع الإلكترونية ،والمنصات المختلفة لضمان وصول المعلومات بشكل فعال للمواطنين والفئات المختلفة .

٧- ومن ثم، فإن مدي الأثر الذي سيحدثه انتشار فيروس كورونا علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصرية يعتمد إلي حد كبير علي مدي قدرة الدولة علي الصمود في مواجهه التحديات والتكيف مع الأزمة،ومدي قدرتها علي تنفيذ الإجراءات الخاصة بالحزم التحفيزية الاقتصادية وعلي وضع خطة محكمة للتعافي الاقتصادي من الأزمة وتنفيذها بشكل جيد ,وعموماً ليست القضية في انتشار فيروس كورونا وفي كيفية مواجهة تداعياته ،وإنما في مدي استيعاب الدروس المستفادة من هذه الأزمة والأزمات الأخرى والبناء عليها بما يضمن جاهزية الدولة لمواجهة أي أزمات أخري

٤- المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية :

١- **البنك المركزي المصري** ، تقارير متفرقة متاح علي الموقع التالي :
https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries.aspx

٢- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء متاح علي الرابط https://idsc.gov.eg/DMS/View/3692?cid=0

٣- **بنك saib** (يناير ٢٠٢٢) :التغلب علي صدمة فيروس كورونا والحفاظ علي النمو، قطاع التخطيط الاستراتيجي والبحوث، العدد السادس .

٤- بونوار، معمر(٢٠٢٠): التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة Covid-19: الخلفيات المالية والحلول المقترحة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور بالجلفة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد٢، العدد٢،ص ٨٩.٦٤.

٥- دنيا، قادم(٢٠٢١): التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا علي الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة من المنظور الإسلامي ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي، الجزائر.

٦- رضا، توهامي محمد و عبد اللطيف، عامر(٢٠٢٠): انعكاسات جائحة كورونا علي الاقتصاد الموازي في الجزائر ، مجلة الميادين الاقتصادية ، المجلد ٣ ، العدد١، ص ٩٥-١١٨.

٧- شحاته ،وفاء بسيوني السيد(٢٠١٤): **آثار الأزمات المصرفية علي الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٩حتي ٢٠٠٨** ،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ،جامعة المنوفية

٨- **صندوق النقد العربي**(٢٠٢٢) : آفاق الاقتصاد العربي ، الإصدار ١٣،الإمارات العربية .

٩- عباس ،جيهان عبد السلام (٢٠٢١): أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة) ،**ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة** بعنوان : أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي – المقترحات والحلول،كلية الدراسات الافريقية العليا ، جامعة طنطا.

١٠- عمارة،أميرة (٢٠٢١):تأثير جائحة كورونا علي البطالة في مصر،**مجلة دراسات**، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الرابع.

١١- **مجلس الوزراء** (٢٠٢٠):مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري) القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .

١٢- منظمة التعاون الإسلامي (مايو ٢٠٢٠): الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد.١٩ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

١٣- **هيئة قناة السويس** ،إدارة التخطيط والبحوث والدراسات ، مركز المعلومات، بيانات الملاحة ،عوام مختلفة متاح علي الرابط التالي :
https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/Pages/navigation_25-2-20231.aspx

١٤- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية**، معدل الناتج المحلي الإجمالي، متاح علي الرابط التالي :
https://mped.gov.eg/GrossDomestic

١٥- **وزارة المالية،مجلس الوزراء** ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار متاح علي الرابط :https://www.idsc.gov.eg/DMS/List

16-**البنك الدولي**، مؤشرات التنمية العالمية ،جمهورية مصر العربية متاح علي الرابط التالي:
https://data.albankaldawli.org/country/EG

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية:

1- **Central Bank of Egypt**(2021/2022), External Position of the Egyptian Economy ,Volume No. (78).

2 **- international financial statistics (IFS)** ,Metadata by country https://data.imf.org/IFS

3- Jackso , James K. and Weiss, Martin A. and Schwarzenberg , Andres B.and Nelson Rebecca M(July 2020): Global Economic Effects of COVID-19 , Congressional Research Servic , Available at: https://crsreports.congress.gov

4- **World development indicators(Wid)**, global development finance , World bank (different issues) https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

5- Zaimovic , Azra and Dedovic , Lejla (January 2021): World Economy and Islamic Finance: Comparison of Government Policies during the Global Financial Crisis and the COVID-19 Crisis **, Islamic Econ.**, Vol. 34 No. 1, pp: 79-92.